## مرسوم سلطانى رقم ٢٠١٠/٥٤ بإنشاء الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديم،

## نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان .

بعد الاطلاع على النظام الأساسى للدولة الصادر بالمرسوم السلطانى رقم ٩٦/١٠١، وعلى نظام الهيئات والمؤسسات العامة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩١/١١٦،

وعلى القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٨/٤٧،

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٩٨/٦٥ بإنشاء مجلس التعليم العالى ،

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠١/٧٤ بإنشاء مجلس الاعتماد،

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٦ بتحديد اختصاصات وزارة التعليم العالى واعتماد همكلها التنظيمي،

> وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/١٢٠ ، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

## رسمنا بما هوآت

المادة الأولى: تنشأ هيئة تسمى (الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي) تحل محل مجلس الأعتماد، تتبع مجلس التعليم العالى، ويعمل في شأنها بالنظام المرافق.

المادة الثانية : يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام النظام المرافق .

المادة الثالثة: يلغى المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠١/٧٤ بإنشاء مجلس الاعتماد.

المادة الرابعة: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر في : ١٨ من جمادي الأولى سنة ١٤٣١هـ

الموافق: ٣ من مايــو سنة ٢٠١٠م

قابوس بن سعید سلطان عمان

الجريدة الرسمية العدد (٩١١)

## نظام الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمى الفصل الأول تعاريف وأحكام عامة

المادة (۱): في تطبيق أحكام هذا النظام يكون للكلمات والعبارات التالية المعنى الموضح قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص معنى آخر:

الهيئ ... . الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي .

المجلس : مجلس إدارة الهيئة .

الرئي المجلس: رئيس المجلس.

الرئيس التنفيذي : الرئيس التنفيذي للهيئة .

- المادة ( ٢ ) : تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ويمثلها المرئيس في صلاتها بالغير وأمام القضاء .
- المادة (٣): يكون للهيئة حق تملك الأموال الثابتة والمنقولة اللازمة لتحقيق أهدافها وتعتبر أموالها أموالا عامة.
- المادة (٤): لا تخضع الهيئة لأحكام القانون المالي وغيره من القوانين والنظم المادة (٤): لا تخضع الهيئات والمؤسسات العامة .
- المادة ( ٥ ): تنظم اللوائح والقرارات التي تصدر تنفيذا لهذا النظام سائر شؤون الهيئة وعلى وجه الخصوص ما يأتى:
  - أ اختصاصات وصلاحيات الرئيس والرئيس التنفيذي.
- ب-تحديد الوظائف الفنية وسائر الشؤون الوظيفية والإدارية والمالية بالهبئة .
- المادة (٦): تسرى على موظفى الهيئة أحكام قانون الخدمة المدنية ولائحته المتنفيذية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا النظام واللوائح والقرارات المنفذة له.
- المادة (۷): تلتزم مؤسسات التعليم العالى الحكومية والخاصة ، وغيرها من الجهات المعنية ، بالأنظمة والمعايير والإجراءات الخاصة بالاعتماد الأكاديمى التى تضعها الهيئة ، وبموافاتها بما تطلبه من بيانات وإحصاءات تراها ضرورية لممارسة اختصاصاتها .

الحريدة الرسمية العدد (٩١١)